

بالعكس

مع اتصاله فتخلص ان هذا الاصل تاريخ باق على
وجه الكثرة والفعلية وتاريخ باق على خلقها وتاريخ
يلتزم على سبيل الرجوع وتاريخ مخالفاً ويترك على
سبيل ايضائه احوال اربعة والحالتين الاخريتين
له صادقة بصورته اذا طرأ ما يوجب ذلك
اي التثنية وفي قولهم اذا طرأ امرأتان الى ان قول
انهم لوجب عري معناه طرأ ووجد لا بمعنى خلقه
فعرى في كلامه من عركي يعوق بمعنى ترك وحل
لا صاعدي يترك الذي الذي بمعنى خلا لا ييس مرادها
هنا وهو خوف اللبس ان قد علمت فيما تقدم
ان هذا الحرف ليس بظاهر لعدم شموله للصورتين
المتقدمتين وهما ما اذا كانت المفعول الثاني وصف
الماحوزة محسولاً وفيما اذا كان الفاعل في المعنى
ضميراً متصلاً بالفعل فيكون اقدم فيها كما تقدم
وقد يجب تقديم ما ليس فاعلاً من هذه الساق لقول
انهم في الشطر الثاني وترى ذلك الاصل في
يعود التغيير الذي يسمي عليه ما هو فاعل في
المعنى وهو صريحاً فيه وقولهم على متأخر لفظاً ورتبة
لأنه هو الذي لا يسمي فاعلاً في المعنى والمفعول رتبة
ان التغيير وحذف فضلة من فحذف بالانصب مفعول
مقدم لقولهم في فضلة مضاف اليه والجزء من

العصر المفضول او عدم التمكن من الاثبات بالضمير
متصلاً مع اتصاله فيذكر تعلم ان حصر المعنى فيما
ذكر بقوله وهو خوف اللبس ان ليس بظاهر ما علمت
من ان المضموم المذكور ليس خاصاً به فقط بل يكون
فيه وفي غيره مما ذكر من الصورتين المذكورتين
وقوله وترى ذلك الاصل في معناه ان هذا الاصل
المذكور قد يترك وجوباً بحيث يلتزم تركه وقد مر
ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في المعنى
وذكر في تلك الصور ايضاً فيما اذا اشتمل ما هو
فاعل في المعنى على ضمير يعود على ما هو مفعول
في المعنى بحيث لو تقدم واخر ما هو مفعول في المعنى
عنه لتزم فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة
في المثال احدى مثل به وهو اعطيت الدرهم
صاحباً وفيما اذا كان ما هو فاعل في المعنى
محسولاً فيه ولو تقدم لغات المضموم من الحصر
عوماً اعطيت الدرهم الاثني وفيما اذا كان ما هو
فاعل في المعنى اسماً ظاهراً وانما ضميراً متصلاً
بالفعل نحو ادرهم اعطينته وبتلك هي من الصور
الثلاث التي يجب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى على
ما هو مفعول في المعنى كما ذكرنا من عود الضمير
ومن قوات الحصر من عدم امكان الانفصال

ع